

تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

إن دراسة تاريخ الفقه الإسلامي المتأخر وتحولاته ليست مجرد دراسة فقهية، ولا يمكن لها أن تكون كذلك، بل لا بد أن تكون دراسة تتناول أوجه العلاقة بين الفقه وجهاز الدولة وسياق صناعة الفتوى وإصدار الأحكام القضائية والإدارية. فقد مثل المذهب الحنفي -على سبيل المثال- الأساس القانوني للإمبراطورية الكبرى والأطول عمراً في المنطقة المركزية للعالم الإسلامي، أي الإمبراطورية العثمانية، في مرحلة شهدت تحولات مهمة تمثلت في الطور الأول في صعود الحكم البيروقراطي وزيادة كفاءة الدولة في الإشراف الإداري على الشؤون القضائية، وتمثلت في الطور الأخير في زيادة وتيرة التحديث والتقنين.

ومنذ أن عرض أبو السعود أفندي معروضاته من الفتاوى على السلطان سليمان القانوني فأقرّها، اتخذت العلاقة بين المذهب وبين الدولة منحىً جديداً؛ إذ حظيت الآراء الفقهية التي أقرّها السلطان بحجية فقهية، ما لبثت أن أقرت في كتب الفروع الفقهية، لتصوغ مذهب المتأخرين، دون انقطاع -بالطبع- عن الأصول التي تأسس عليها مذهب المتقدمين.

لقد شاع في طائفة واسعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الفقه والسلطة السياسية النظر إلى هذه العلاقة بوصفها علاقة ريبة وعداء متبادلين بين سلطتين مستقلتين ومتنافستين، وبوصفها علاقة تسعى فيها السلطة المادية إلى فرض إرادتها على السلطة العلمية التي تتحصّن بمكانتها الاجتماعية وتحمي الشريعة من عبث العابثين. صحيح أن لهذه الصورة وجاهتها في بعض فصول تاريخ العلاقة بين الفقهاء والسلاطين، إلا أن تعميم هذه الصورة -بحسب المؤلّف- يحجبنا عن رؤية أنماط أخرى لهذه العلاقة، تتمثل في وجود صيغ من التفاعل والتفاوض، التي تسمح للسلطة السياسية بحسم الخلاف في بعض القضايا، والإلزام باعتماد أقوال بعينها في الفتوى، وذلك بغية توحيد الأحكام القضائية في الإمبراطورية، دون أن يجري هذا

«التدخل» رغمًا عن إرادة الفقهاء، بل برضاهم وموافقتهم ومشورتهم؛ إذ أصبح للأحكام المقررة سلطانيًا حجية فقهية معتبرة، تُدرج ضمن كتب الشروح والرسائل والفتاوى المعتمدة في المذهب. ومع ذلك، لم يكن ذلك يعني -بحالٍ من الأحوال- الانصياع التام للسياسات السلطانية، أو التفريط بالأصول العلمية التي تقوم عليها عملية الاجتهاد؛ إذ كثيرًا ما انبرى الفقهاء إلى الاعتراض على أشكال العسف والفساد والقوانين المخالفة لمقتضيات العدل.

يقدم هذا الكتاب استعراضًا شاملاً لتطوُّر الفقه الحنفي المتأخر في الدولة العثمانية وولاياتها، في علاقته بالدولة العثمانية وسياساتها، ويتبع استراتيجيات الفقهاء في نقاش مقررات فتاوى المتقدمين ومقتضيات الحكم السلطاني ما بين القرنين السادس والتاسع عشر للميلاد، وهي المرحلة التي شهدت بروز أعلام كبار في المذهب من ابن نجيم إلى ابن عابدين، مرورًا بالشرنبلالي والحصكفي وداماد أفندي، وغيرهم ممن تناول المؤلف أدوارهم في صياغة المدونة الفقهية القانونية للمذهب الحنفي والدولة العثمانية.

وضمن هذه الرؤية، يتناول المؤلف في الفصل الأخير من الكتاب حالة «مجلة الأحكام العدلية»، التي لا تمثل -في رأيه- قطعة معرفية مع التراث الفقهي، بقدر ما تمثل نوعًا من الاستمرارية والتحوُّل، وتتويجًا للديناميكية التي طبعت مذهب الأحناف المتأخرين، الذين لبوا حاجة الدولة العثمانية -قبل بداية التحديث وبعده- إلى توحيد الأحكام القضائية، وترتيب مسائل الخلاف الفقهي بما يتناسب مع الدور المرتجى من الفقه في ضبط السياسات الإدارية والقضائية لجهاز الحكم وبيروقراطيته.

ومؤلف هذا الكتاب هو الدكتور سامي أيوب، الأستاذ المساعد في القانون ودراسات الشرق الأوسط بجامعة تكساس، ويمثّل كتابه هذا علامةً فارقةً في دراسة المذهب الحنفي المتأخر في الدولة العثمانية في العصر الحديث. وقد حظي الكتاب بترجمة عالية ومتخصّصة من الدكتور أحمد محمود، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

يحرص مركز نهوض للبحوث الدراسات على تقديم زوايا نظر متعدّدة لتناول تطوّر الفقه وأصوله وعلاقته بنظام الحكم والقانون والدولة في العصر الحديث وما قبله. ولا شكّ أن هذا النقاش يهدف إلى الإسهام في الإجابة عن السؤاال المركزي للمسألة السياسية في العالم الإسلامي اليوم، وهي العلاقة بين الشريعة والقانون وبين الدين والدولة. وقد أصدر المركز جملةً من الكتب في هذا السياق، منها: «مقالات في التاريخ المبكر لأصول الفقه: قبل الشافعي وفي عصره»، و«الإسلام والسياسة في العصر الوسيط»، و«في أصول النظام القانوني الإسلامي»، و«ديناميات الشريعة: الشريعة الإسلامية والتحوّلات الاجتماعية السياسية»، و«إسلام الدولة المصرية: مفتو وفتاوى دار الإفتاء»، و«أثر مدرسة الحقوق الخديوية في تطوير الدراسات الفقهية»، وغير ذلك. كما أصدر المركز ملفًا بحثيًا على موقعه الإلكتروني بعنوان «الشريعة والعلمانية والدولة: نحو آفاق جديدة». آمليّن أن يُسهّم هذا الكتاب في إثراء النقاش وتعميقه حول هذه المسائل الحيوية، ودفعه نحو مساحاتٍ أرحب وأوسع في النظر والدراسة.